قراءات

ابو راميل

المواطن هو من يقرر

موضوع الوحدة ولمّ الشمل او وحدة احزابنا هي من المشاكل الرئيسة التي تواجه المواطن "الكلداني السرياني الاشوري" ويستفسر هذا المواطن دائما لماذا لا نتوحد ؟ وجملة "اخني اربا قريطي" هي جملة ماثورة وتقال –في مناسبة او اخرى– "ابا عن جد" وغالبا ما تقفز الى مسامعنا في فترة الانتخابات، حيث نجد ان المواطن يربكه تعدد القوائم والاسماء الانتخابية وتجده معاتبا للسياسيين "لماذا لايصبحون ويكونون واحدا في الانتخابات؟ ولماذا لا تتوحد القوائم في قائمة واحدة؟ وما هي العقدة المستعصية التي تقف امام وحدة القوائم او وحدة الاحزاب الكلدانية السريانية الاشورية؟ والاسئلة على هذا النمط كثيرة.. لقد صادف في اليومين الاخيرين ان قابلت احد الزملاء في المهنة ومن خلال الحديث الاعلامي الشيق وبعد ان تخطينا مواضيع الساحة والشغل الشاغل للسياسيين ومنها عقدة الاتفاقية الامنية وصلنا الى الانتخابات وتمثيل شعبنا.. ويقفز السؤال.. ولم يكن غريبا علي بحيث اني سالته قبل ان يسأل.. لماذا لا نكون واحدا؟ لماذا لاتوجد قائمة واحدة فقط؟ ولماذا ولماذا..؟ فقلت قبل الاجابة عن هذا السؤال او لنقل سوف اجيب عندما اواجه بسؤال.. ماذا كان الدافع لوجود قائمة المسيحيين الموحدة او قائمة مسيحيي كردستان في انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في عام ١٩٩٢ في دهوك واربيل والسليمانية؟ لتتنافس مع القائمة البنفسجية التي كانت تقودها الحركة الديمقراطية الاشورية؟ والقائمة البنفسجية كانت القائمة الوحيدة لشعبنا وفي اللحظات الاخيرة ظهرت القائمتان الاخريتان.. هذا ما حدث وما سيحدث وما نتوقعه ان يحدث دائما.. ولنفرض اننا توافقنا مع حزب "أ" ومنظمة"ب" وحركة "س" وتوصلنا ان نخوض الانتخابات بقائمة واحدة. وهذا يعني اننا سنفوز من دون انتخابات.. السؤال هل ستترك الساحة خالية لنا وان نفوز بهذه السهولة "تفوز قائمة واحدة من دون منافس" وهل سيتركنا "فلان وعلان" على حالنا؟ الن يكون هناك تدخل في شؤوننا؟ ومنها موضوع الانتخابات وتمثيل شعبنا؟ لنكن واقعيين فالذي يختار العناوين و"اليافطات" وتسميات قومية لشعبنا او الذي اختار سابقا "بطرس وسنحاريب وافرام" في الامس لن يتردد ولن يمنعه احد من ان يختار اليوم "يوسف واشورو كابرييل".

حتى لو تصادف او "قدر الله ما لم يقدر" وتوحدنا في قائمة واحدة.. فاننا على قناعة ١٠٠% بان المواطن سوف يعود ليسأل في الانتخاباتالقادمة لماذا لاتكونون واحدا؟ وبرأيي.. وحدتنا تقررها وتحددها صناديق الاقتراع. فمثلما قال شعبنا كلمته في عام ١٩٩٢ عندما اختار القائمة البنفسجية وكذلك في انتخابات المجلس الوطني العراقي في عام ٢٠٠٦ بفوز قائمة الرافدين.. سوف يقولها المواطن "الكلداني السرياني الاشوري" وسيظل يقولها ويصوت للذي يستحق "لانه لايصح الا الصحيح" والمواطن عندما يوحدنا لن يستطيع ان يفرقنا احد.

مصلحة العراق ومصالح الاخرين

حميد الموسوي

الخلاف المحتدم بين اطراف العملية السياسية من جهة، وبينهم وبين الاطراف التي لم تشترك ولم تسهم في عملية التغيير يكاد يكون ازليا ومستمرا، فما من قرار يصدر او مشكلة تحصل او قضية تلوح او ازمة مفتعلة الا واشتد الخلاف واحتدام النزاع خلاف لاجل الخلاف، وخلاف "خلاف تعرف" وخلاف المصالح الفئوية والمنافع الآنية، وخلاف لاحراج المقابل وخلاف الفرصة لانتزاع المزيد من المكاسب، وخلاف ليّ الاذرع، وخلاف عرقلة ووضع العصي في العجلة المتعثرة، وخلاف لكسب الوقت لتحقيق احلام ومآرب خبيثة، وخلاف حق يراد به باطل. وابسط مثال لهذه القائمة الطويلة العريضة من الخلافات الخلاف الذي نشب حول الاتفاقية الامنية العراقية الاميركية حيث سجل المراقبون رزمة من الخلافات لم يرق معظمها الى الحوار الحضاري ولم يصب اكثرها في المصلحة الوطنية للعراق ومستقبل شعبه الصابر، اذ اشترط بعض المعترضين على الاتفاقية اطلاق جميع السجناء كي يوافقوا على تحريرها في البرلمان واشترط اخرون حل مجالس الاسناد، بينما اشترط غيرهم تغيير نسب المحاصصة في الحكومة وبعضهم طالب بالغاء المحكمة الدستورية وآخرون طالبوا بالغاء قانون المساءلة والعدالة، الى غير الشروط التي عرضت في الخفاء وفي الزوايا المظلمة.

والحقيقة ان وصول الاطراف السياسية المشاركة والمعارضة الى هذا الحد من الاستئثار وتغليب المصالح الخاصة والفئوية الضيقة على المصلحة الوطنية يمثل سابقة خطيرة ويؤشر خللا في مسار العملية السياسية ويثير شكوك المواطن الاعتيادي قبل السياسي والمفكر والمثقف ويصيب الجميع بالاحباط. والا بماذا نفسر اتخاذ البعض من الاتفاقية الامنية فرصة ملائمة لمناقشة قضايا لاتخص تلك الاتفاقية، قضايا داخلية صرفة وممكن مناقشتها بين جميع الاطراف والتوصل الى حلول توافقية؟ ولماذا توضع المطالب الفئوية الخاصة كشروط لتوقيع اتفاقية مصيرية؟!.

لاشك ان الجميع يعلمون ان هذه الاتفاقية هي اوفق الحلول الآنية واقصر الطرق لاخراج العراق من البند السابع ومن تراكم ديون التعويضات وحروب السلطة السابعة وخروج القوات المحتلة خلال ثلاث سنوات. كما ان وجود مثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة تضع جميع الاطراف المعادية للعراق في موقف حذر وتحسب الف حساب قبل ان تفكر في التدخل في شؤون العراق الداخلية لتنفيذ مخططاتها وتحقيق مطامعها. وهناك من الفوائد المستقبلية للعراق ما لامجال لشرحه وكان بامكان فرقاء العملية السياسية مناقشتها خلال مجريات المفاوضات التي امتدت لعدة شهور او حين وضع التعديلات العراقية عليها.

وكان اللائق والاجدر والأولى بهم جميعاً تأجيل خلافاتهم وتقليل مطالبهم وابداء المزيد من بعد النظر ووضع مصلحة العراق فوق كل اعتبار. لم يكن الموافقون على توقيع الاتفاقية براضين عن كل فقراتها وبنودها ولم يكونوا اقل وطنية ان لم يكونوا اكثر واحرص على مصلحة العراق من بعض المزايدين او الذين لا يحسنون المناورة السياسية لكنهم وضعوا امام خيارين املاهما المنعطف الحرج الذي مرت وتمر به عملية التغيير والاخطار المحدقة بها فوجدوا في توقيعها الخيار الأفضل من بقاء العراق تحت الاحتلال الى زمن لايفرضون تحديده، ورزوح العراق تحت البند السابع المجحف وتراكم الديون وتضاعف ارباحها ووقوف العراق ضعيفا امام التحديات الخارجية والمطامع المعروفة لبعض دول الجوار. واستمرار حالة الفوضى وتدهور الامن والاقتصاد. لان خيار التوقيع يضمن انسحاب القوات الاميركية واطفاء الديون واعادة الاعمار بمساعدة الولايات المتحدة والدول التي تنازلت عن ديونها واستعدت لاعادة اعمار العراق واقامة المشاريع الاستثمارية فيه والكثير من الايجابيات التي تصب في مصلحة العراق.

المصالحة الوطنية الحقيقية..
بديل واقعي عن جدل الاتفاقية الأمنيّة

نبيل شانو

ما انفكت وسائل الإعلام المختلفة، المرئية منها والمسموعة والمقروءة كذلك، وخلال الأشهر الماضية عن تناقل آخر أخبار وتطورات وتعديلات الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع أميركا، أو اتفاقية انسحاب القوات الأميركية "مهما كانت تسميتها"، الكل يدلوا بدلوه تجاهها.. ايجابيتها أو سلبيتها، تأثيرها على العراق وسيادته على المديين القريب والبعيد، انعكاسها على وحدة البلاد، إمكانية الحفاظ على مكتسبات المرحلة الماضية والوقوف بوجه بعض دول الجوار وأطماعها. حتى وصل الأمر إلى المواطن العادي الذي يتمتع "بفسحة" كبيرة من وقت الفراغ حيث أخذ يدلوا بدلوه حول الموضوع متأثراً بمرجعياته الدينية أو السياسية، إن من ناحية الرفض أو القبول دون أن تكون لديه أية معرفة مسبقة حول فقرات وتفاصيل تلك الاتفاقية!، حتى أمسى المجتمع العراقي وكرد فعل عليها ضمن خندقين متضادين: خندق المؤيدين في مقابل خندق المعارضين، وكأنما عراق اليوم بحاجة إلى خنادق جديدة لتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ!!.

إن المشكلة التي يحاول البعض إثارتها أثناء تناوله لمسألة الاتفاقية وجعلها من المسلمات ومفادها أن عراق اليوم أمام مفترق طرق.. فأما الهيمنة والسيطرة الأميركية طويلة الأمد، أو الذوبان ضمن الهيمنة الإيرانية، وهذا الطرح بعيد عن الواقع كونه يعتمد على متغيرات وتطورات غير مضمونة النتائج، فأميركا على سبيل المثال سوف ينتهي التفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة مع نهاية العام الحالي ويمكن أن تترك العراق لانتفاء غطاء وجودها، إلا إذا طلبت الحكومة العراقية من مجلس الأمن تمديد فترة بقائها وبالشروط السابقة، أو أن توقع الاتفاقية ليصبح تواجد تلك القوات مشروعا، أو أن تقوم الإدارة الأميركية الجديدة بتغيير سياساتها تجاه العراق بالانسحاب أو بتخفيف تواجدها في أحسن الأحوال، أما ما يخص إيران فيمكن تحجيم دورها في الداخل العراقي بتغليب المصلحة الوطنية حتى وإن وصل الأمر إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية معها، أو إغلاق الحدود الدولية المشتركة، أو الاحتكام إلى المجتمع الدولي لمنع التدخل وبالقوة إن لزم الأمر.

وبالعودة إلى أس المشكلة "الاتفاقية" والجدل الدائر حولها نقول أن المتابع الواعي لما يجري من خلف الكواليس يستنتج أو يلخص العقدة حول الرفض أو القبول هو عدم ثقة المكونات العراقية أو بالأحرى الكتل السياسية الكبيرة إحداها بالأخرى، فالكل لديه أجندات غير معلنة يرغب بتوظيفها لصالحه دون الإفصاح عنها علانيّة، فمنهم من أعلن موافقته عليها منذ البداية، كونها تحافظ على مكتسباته المتحققة، ومنهم من يرفضها رفضا قاطعاً كونها قد تؤثر مستقبلا على بعض دول الجوار الحليفة له، وهناك من يراقب الوضع عن كثب عل الكفة تميل لأحد الطرفين فيكون في حل من اتخاذ موقف قد يؤثر على موقفه في الانتخابات المحلية المقبلة، أما الأقليات فهي لن يسمعها احدٌ حتى وإن نادت وصرحت برأيها.

بعد ما أوردنا ذكره أعلاه فإننا نؤمن بأن ما يحتاجه العراق اليوم للخروج من مأزق القيل والقال والسجالات التي لا طائل من ورائها، ابتداءً إعادة الثقة بين مكوناته العديدة، فالقائمون على التفاوض من أجل اتفاقية مع هذه الدولة أو تلك وغيرها من قرارات وقوانين مؤجلة تدخل في صلب حياة المواطن، الأخذ بالحسبان عدم جدواها أو فائدتها طالما بقيت حالة التشكيك والمصلحية الذاتية بين أولي الأمر من المسيطرين على المشهد الداخلي، ناهيك عمن هم خارجه، بمعنى آخر نحن أحوج ما نكون إلى مصالحة وطنية حقيقية قبل كل شيء، مصالحة تجدد فكر الكل وتزرع فيهم المحبة لأشقائهم في الوطن، مصالحة تآلف بين قلوب عماها الثأر والانتقام، مصالحة تقرب النزيه والحريص على وطنه وتقاضي من أساء ويسيء بحق الوطن والمواطنين، مصالحة تمسح أدران الماضي وتفتح الآفاق على مستقبل مشرق، مصالحة تسمح للعمل على أساس الكفاءة وليس الولاء لهذا الطرف أو ذاك أو لهذه الأجندة أو تلك، مصالحة تجعل المواطن مؤمنا بالمستقبل المشرق لبلاده عله يعوض ولو قليلا الكثير مما فاته.

إن مسألة المصالحة اليوم أصبحت أعقد من ذي قبل، بعد كم الدماء والقتلى وانتهاك الأعراض والفساد والتهجير والإقصاء، فإن كانت المصالحة في الأمس القريب يمكن أن تنحصر بين من فاز بالسلطة وبين من خسرها، فأنها اليوم وبعد كم العنف الذي أشرنا إليه فهي بحاجة إلى أن يشارك فيها جميع العراقيين بقلوب مفتوحة، إذ لم يعد من المجدي التساؤل:

نتصالح مع من؟ أو أن فلانا لا يستحق الجلوس والمصالحة معه، أو أن فلانا عميل وفلانا خائن وفلانا مجرم!!، عليه يحتاج العراقي أولا إلى المصالحة مع نفسه وضميره، ومن ثم التوجه للمصالحة مع الآخرين، وهنا ننوه إلى أن بذرة الشمولية المعشعشة في قلوب وعقول الكثيرين من أصحاب القرار قد تؤدي إلى انتكاسات جديدة، فحال توفر ظروف مناسبة للبعض سنلاحظ عودة الشمولية والديكتاتورية بكافة صورها المظلمة مع ما يرافقها من إراقة للمزيد من الدماء، كون أن منظومتنا القيمية الثقافية والاجتماعية لا تتوقف عند حد التصادم بالجدل وحده، إذ لا بد أن يتبع ذلك تصادم عنفي يجر علينا وعلى البلد ويلات المواجهات العقيمة.

إن المصالحة الوطنية الحقيقية هي صمام الأمان لمستقبل العراق، فعن طريق تلك المصالحة ستتمكن جميع الأطراف متعاونة من رسم سياسات موحدة استنادا إلى الهوية الوطنية تمكنها من مجابهة أية مخاطر حالية أو قادمة، سواء كانت مختبئة ضمن ثنايا المعاهدات والاتفاقيات المزمع توقيعها، أو تجاه ما تضمره بعض دول الجوار، فالعراق لن يستقر ويعمر بالأمنيات الطيبة والأحلام الوردية فقط، بل بالفعل والنيّة الصافية ومن ثم بسواعد أبنائه.. كل أبنائه..

النشأة التاريخية لظهور وتطور الفكر الليبرالي

بقلم: خوشابا سولاقا

بالنظر لكثرة الحديث حول الفكر الليبرالي والليبرالية حاليا وعلى كافة الصعدُ الفكرية والسياسية والاقتصادية وفي مختلف وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وتناول هذا الموضوع من مختلف طبقات المجتمع ومن مختلف المستويات من الناس، من متعلمين ومثقفين وسياسيين وكل المهتمين بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية لما لهذا الفكر من مساحة واسعة في الحياة الانسانية بكل جوانبها. وبالنظر لما لمسته في حياتي الثقافية وما المسه يوميا في تفاصيل الاحداث اليومية من حياتنا المتغيرة من فقر المعرفة والدراية العلمية بهذا الفكر الثوري الانساني النبيل وما اداه من دور كبير وتاريخي في مجال اثراء واغناء الفكر السياسي الانساني، وما قدمه من خدمة جليلة وفائدة كبيرة كنظرية سياسية وفكرية وفلسفية واقتصادية، اعتمدته الكثير من الاحزاب السياسية والانظمة السياسية قديما وحديثا ومازال، وما رافق تطبيقه من تطور مع تطور مستجدات الحياة. وجدت نفسي ملزما بان اقوم بتقديم كل ما لدي من افكار ومعلومات متواضعة حول النشأة التاريخية لظهور وتطور الفكر الليبرالي والحركة الليبرالية ومدارسها وما حصل فيها من الصراعات والتناقضات بين اجنحتها المختلفة من اليمين واليسار الى قراء جريدتنا الكرام وتنوير كوادر حركتنا "الحركة الديمقراطية الآشورية" ثقافيا ومعرفيا وسياسيا قدر الامكان بهذا الفكر الذي اعتبره احد المصادر الفكرية التي تسترشد بها حركتنا كحركة ديمقراطية.

كلمة ليبرالية مشتقة من اصل الكلمة اللاتينية "liberalis" اي انها تعني في معناها الظاهري والضمني ما يتفق مع طبيعة الانسان الحر ويتوافق مع الحرية الفردية له. وعلى الاغلب وعلى ما اجمع عليه اغلب الكتّاب والمفكرين ظهرت الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر، عصر نمو وتوسع الاستعمار الامبريالي وتقدم وتطور الصناعة الثقيلة وظهور النفط كمصدر اساسي للطاقة. فقد وصف بها الكثير من المفكرين والمنظرين ورجال السياسة واستخدمها البعض الاخر منهم في كتاباتهم الفكرية والسياسية والاقتصادية وبذلك اتخذت الليبرالية اشكالا ومضامين مختلفة في الحقول الفكرية والسياسية والفلسفية والاقتصادية الى ان اصبحت فلسفة ونظرية ونهجا لبعض الاحزاب السياسية في بلدان اوروبا التي سمت نفسها بالاحزاب الليبرالية..

وكذلك تطلق الليبرالية على المهن الحرة اي تلك المهن والنشاطات الاقتصادية الفردية التي لا تخضع لسلطة الدولة، وتلك التي لا تخضع لسلطة بين العميل او الموكل والوكيل، كمهنة المحاماة والطب والمحاسبة وغيرها من المهن المماثلة. وقد اطلقت الليبرالية بمعنى التحررية على الكاثوليكيين الليبراليين الذين يتميزون بنزعة التحرر من استبدادية السلطة العليا للكنيسة، كذلك اطلقت على امبراطورية فرنسا الثانية في عهد نابليون بونابورت بقصد تمييزها عن الامبراطورية الفرنسية الاولى التي تميزت بالاستبداد في عهد ملوكها قبل الثورة الفرنسية.

وكذلك اطلق وصف الليبرالية على الحزب الليبرالي البريطاني الذي ظهر للوجود وتأسس كحزب سياسي بعد الاصلاح الديمقراطي الكبير في انكلترا في بداية الربع الثاني من القرن التاسع عشر. وكان من المبادئ الاساسية للحزب الليبرالي البريطاني الايمان بفكرة حرية الفرد وبفكرة الحرية الاقتصادية له، اي ترك الافراد يعملون بحرية ويربحون كما يريدون، حيث ينطلقون في ذلك، انه كل ما هو في الصالح الخاص الفردي يصب بالنتيجة في تحقيق الصالح العام للمجتمع.

وعندما ظهر حزب الاحرار او الحزب الليبرالي دخلته عناصر كثيرة ومن توجهات فكرية مختلفة وبالاخص ممن يعارضون الحزب الثوري المحافظ اي حزب المحافظين، كما دخلته ايضا عناصر كثيرة من الراديكاليين الذين كانوا يطالبون اصلا باجراء اصلاحات جذرية في الانتخابات واعطاء حق الانتخاب لمن لا يملكون اسوة بهؤلاء الذين يملكون. وبسبب هذا الاستقطاب الكبير للحزب الليبرالي تولت قيادات منه الحكم في انكلترا وقامت باجراء اصلاحات ديمقراطية كبيرة وهامة في النظام السياسي الذي كان سائدا. ولكن بعد النجاحات الكبيرة التي حققها الحزب الليبرالي على مستوى الاصلاحات الديمقراطية في طبيعة النظام، انقسم الحزب على نفسه بعد ظهور عصر الاستعمار الامبريالي حيث ظهر جناح في الحزب اليميني يؤيد السير في سياسة الاستعمار والتوسع الاستعماري لاحتلال البلدان الاخرى من اجل تامين مصادر للمواد الخام والطاقة لتمويل الحركة الصناعية من جهة وتامين الاسواق لصرف منتجاتها من جهة اخرى، وجناح يساري معارض. وقد عاد الحزب الليبرالي من جديد ومن خلال جناحه اليميني الى قوته ايام زعيمه لويد جورج وظل يحكم بريطانيا ويصارع حزب المحافظين على السلطة الى ان ظهر للوجود حزب العمال البريطاني ببرنامجه الجديد الاشتراكي الديمقراطي، حيث تمكن هذا الحزب من جذب طبقة العمال الى صفوفه والذين كانوا يؤيدون سابقا الحزب الليبرالي، ومنذ ذلك الوقت بدأ الحزب الليبرالي بالانحدار وتقلص نفوذه الجماهيري حتى اصبح لم يعد له نفوذ انتخابي هام اليوم، وبذلك شبه ما تضاءل دوره في الحياة السياسية في بريطانيا.

كذلك اطلقت كلمة الليبرالية على ذلك التيار الفكري الذي يؤمن مؤيدوه بالحرية الفردية، وقد كانت هذه التيارات البدايات الفكرية الاولى كمقدمات لظهور الفكر الليبرالي في القرن السادس عشر، ثم امتد وزحف هذا التيار الفكري الجديد الى القرن السابع عشر. وحين بدأت الثورة الصناعية استقرت وتوطدت الافكار والمبادئ التحررية وعمت دول اوروبا، حتى اصبحت نظرية الرأسمالية الصاعدة والباحثة عن التوسع والربح والاستثمار، اي بمعنى اخر ان الليبرالية صاحبت نمو نفوذ اصحاب الاعمال الحرة ورجال الصناعة. وبنشأة الليبرالية الاوربية ظهرت طبقة جديدة لتهدم في اثناء ارتقائها تلك الحواجز التي كانت تجعل الامتيازات مترتبة على المركز الاجتماعي في كل مجالات الحياة، وكانت ترتبط فكرة الحقوق بحيازة الارض، واحدثت هذه الطبقة الجديدة الوسطى تغييرا اساسيا في شكل العلاقات القانونية السائدة، فحلت محلها فكرة "التعاقد" اي العقد الاجتماعي محل المركز الاجتماعي، وحلت محل العقيدة الدينية معتقدات متعددة وجد فيها مبدأ الشك حقه في التعبير، وافسحت امبراطورية "الحق المقدس" والحق الطبيعي المبهمة لعامة الناس وحتى للمؤمنين بها والتي سادت في القرون الوسطى الطريق للسيادة القومية. وبعد ان كانت الارستقراطية التي تقوم سلطتها القانونية على حق حيازة الارض هي التي تتحكم في السياسة، ويشاركها من يستمدون نفوذهم من رأس المال، لذلك اخذ رجال من اصحاب المصارف والمصانع والتجارة يحلون محل مالكي الارض من الارستقراطيين ورجال الدين المتحالفين معهم، وحلت نتيجة لذلك كتحصيل حاصل المدينة المتلهفة للتغيير محل الريف الذي يكره التجديد وحل العلم كعامل متحكم في تشكيل افكار الناس محل الدين. وباختصار تولدت علاقات اجتماعية جديدة منبثقة من ظروف مادية جديدة وتكونت على اساسها فلسفة جديدة لتهيئ تبريرا عقليا للعالم الجديد الوليد.

هكذا اذن فقد ظهرت الليبرالية مع ظهور الطبقة الصناعية الجديدة في عصر النهضة بعد قيام الثورة الصناعية في كل من انكلترا وفرنسا الدولتين المتقدمتين صناعيا.

وقد ساهمت ثورة الاصلاح الديني بقيادة مارتن لوثر في اوروبا وحركة الاصلاح الديني في انكلترا التي الغت السلطة القانونية للبابا ونقلت قدرا كبيرا من ثروة الكنيسة من ايدي القساوسة الى ايدي الشعب، كما الغت مجموعة ثقيلة من الضرائب الكنسية من على كاهل الفقراء. ان هذه الحركة خدمت الحركة الليبرالية كثيرا حين اضعفت السلطة القانونية للبابا.

ولا يقل هذا التيار الاصلاحي الديني الليبرالي ان صح التعبير عن خطر التيار الفكري الذي مثله ماكيافيللي الذي ظهر في القرن السادس عشر الذي يعتمد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة والذي شكل نموذجا رائعا ومروعا للقوة الدنيوية، وهكذا أسقط الانتباه من السماء الى الارض، ومهدت هذه الافكار لموجة الليبرالية النفعية والمادية. وبهزيمة اللاهوت الذي كان مسيطرا في القرون الوسطى وجب البحث عن تفسير جديد للعالم. ولم يكن هذا الصراع بين اللاهوت والفكر الليبرالي الواعد والصاعد الا تمهيد لنقل السلطة من الكنيسة الى الدولة القومية، وحسم هذا الصراع في النهاية الى رضاء الكنيسة بان تخدم الدولة بدلا من ان تكون الدولة في خدمتها كما حدث طوال القرون الوسطى. هكذا نريد لعراقنا العزيز حاليا ان تكون المؤسسات الدينية بكل اشكالها وتنوعاتها في خدمة الدولة وليس العكس، حيث التجربة الاوربية في هذا المجال تجربة ثرة وغنية تستحق التأمل والدراسة والاستفادة منها في تجربتنا العراقية في بناء دولة الخدمات ودولة القانون. ولا يمكن لنا ان نتصور انتعاش الليبرالية الا بتصور التقدم العلمي الهائل الذي حصل في مختلف الحقول العلمية والمخترعات الحديثة، حيث ان العلماء والمفكرين كانوا كالعازفين في فرقة واحدة مهدت لثورة عقلية وعلمية عظيمة ادت الى انتصار الحكومة الدستورية في السياسة، والاخذ بفكرة العقد الاجتماعي، اي رضاء المحكومين بالحكام وجعل الدولة خادمة لاغراض التجارة وتامين الخدمات المختلفة والمستلزمات الحياتية لجماهير الشعب، ووضع الملك والحاكم تحت القانون لا فوقه ونقل الثروة من الريف الى المدينة.

ويمكن القول بان نمو الليبرالية قد وصل الى القمة في القرن السابع عشر الذي يعتبر قرن العبقرية لضخامة حجم التطور والتقدم العلمي والحضاري الذي حصل خلال هذا القرن. بعد كل هذه التمهيدات الفكرية والعلمية والثقافية في عالم الفكر والعلم والفلسفة والاقتصاد والثقافة والاختراعات الجبارة. قد تبلور المثل الاعلى الليبرالي في الايمان بالعقل والفردية والبحث عن القوة والربح. وقد تبلور الفكر الليبرالي في عالم الاقتصاد عند الاقتصاديين الراسماليين الكلاسيكيين الذين يؤمنون بما يلي:

اولا: ان الفرد هو العنصر الاساسي في الاقتصاد ولابد لذلك من توافر اقصى حد من الحرية الفردية.

ثانيا: ليس للدولة كارقي تنظيم اجتماعي الحق في التدخل للحد من حرية الفرد، اي على الدولة ان لا تتدخل مطلقا في الاقتصاد.

ثالثا: الايمان بضرورة التنافس الحر بين الرأسماليين للوصول الى ما يسمى بالتوازن الطبيعي في النظام الاقتصادي.

وكل ما تقدم هو خلاصة مقتضبة بشدة بالغة للنشأة التاريخية لظهور وتطور الفكر الليبرالي والحركة الليبرالية في مختلف ميادين الحياة الانسانية.

العلاقة المستقبلية بين الادارتين العراقية والاميركية

عدنان الصالحي/ مركز المستقبل للدراسات والبحوث

يبدو جليا ان التفاعل العكسي بين الادارتين العراقية والاميركية يخضع لقاعدة التاثير المتناوب، فمرة يكون الجانب الاميركي متحكما بشكل شبه كامل بمسارات الحكومة العراقية ومرة اخرى يكون العكس، فالحكومة العراقية تكون تصريحاتها وتحركاتها محرجة للادارة الاميركية وهذا ماشهدناه في الايام الاخيرة من تصريحات متقابلة للطرفين العراقي والاميركي وكان اخرها ما صرح به رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من انسحاب للقوات الاميركية وماتضمنه خطاب المرشح الديمقراطي "اوباما" من موافقة مبدئية تبدو بشكل اجباري لصاحب الحظ الاوفر للادارة القادمة.

حيث اشار "اوباما" في حديث له يوم ١١/ ٨/ ٢٠٠٨ على موافقته الكلية على تصريحات رئيس الوزراء العراقي، الامر الذي كان له اثره لدى الناخب الاميركي. إذ كما هو معلوم ان المسألة التي تشغل هذا الناخب وان كانت في منافسات الرئاسة الاميركية السابقة تتعلق بالوضع الاقتصادي الاميركي وما يلتزم به المرشح للرئاسة من تحقيق امتيازات مالية للمواطن الاميركي، فان اساس الحملة الانتخابية للمرشح الديمقراطي قائم على اساس الانسحاب الاميركي من العراق باعتباره الخطوة التي تؤدي الى عدم انفاق مليارات جديدة على الجيش الاميركي وتحويلها لصالح الشعب الاميركي. وعلى الرغم من كون المرشح الاخر جون مكين ليس اقل تحمسا من "اوباما" في قضية سحب او تقليص عديد القوات الاميركية، ولكن "وحسب وجهة نظرنا" يبقى المالكي حاملا مفاتيح البيت الابيض يسلمها لمن يشاء من المرشحين، ودليلنا في ذلك اقواله السابقة التي وجهت الاعلام الاميركي والمواطنين الاميركان باتجاه المرشح "اوباما" والابتعاد عن المرشح "ماكين".

ففي الوقت الحاضر بات نزوع الحكومة العراقية وفي مقدمتها رئيس الوزراء لاتخاذ "مواقف مستقلة" سواء أملتها الرغبة بالتخلص من "تناقضات نوم السيادة على سطح واحد مع الاحتلال" أو تمليها ضرورات التحضير لـ"أجندة الانتخابات" المقبلة المحلية والبرلمانية، بات يقلق الادارة الأميركية بشكل ظاهر وجلي وبدت تنظر إلى "إصراره على جدولة الانسحاب" على أنه تنكر لـ"للرعاية الاميركية في تسنمه رئاسة الوزراء".

وتؤكد صحيفة الغارديان إن "المالكي" ورث الوظيفة الأصعب في عالم السياسة العراقية في الوقت الحاضر، فقد أدار الحكومة بأقل مما هو مطلوب من وحدتها، وأن سلطتها كانت محدودة وربما كانت تنحصر في المنطقة الخضراء المحمية من قبل الأميركان، بحسب تعبير "جيمس دينسيلو"، وكان تاثير الجانب الاميركي اول الامر واضحا وببصمات مميزة ولكن "المالكي" استطاع ان يقتنص الوقت الصحيح لاعادة التوازن الى المعادلة. مما تقدم نستطيع القول بان دائرة العلاقات الاميركية – العراقية ستكون متلازمة التاثير حاضرا ومستقبلا وفي العام القادم قد تكون العملية عكسية بحيث يمسك الرئيس الاميركي الجديد بمفاتيح رئاسة الوزراء العراقي ويسلمها لمن يراه قريبا منه او على الاقل ليس "راديكاليا" او متشدد بعقلية او لفكرة معينة. هذه العلاقة "التنصيبية" قد لاتكون اساسا دائما لطبيعة نوع و العلاقات ولكنها ستاخذ على الارجح فترة لاباس بها من الزمن ولاسيما بوجود القوات الاميركية في العراق وعدم وضوح البقاء المستقبلي للقوات غير القتالية "كما يعبرون"، ولكنها قد تتحول الى نوع اخر من العلاقات تكتسب اهمية وتاثير كبير ولكن من نوع اخر، قد يتمثل باجلى صوره في الارتباط الاقتصادي بشقيه الاستثمار الاميركي في العراق ويكون العراق السوق المفتوحة للبضاعة الامريكية.

افاق العلاقة المرجوة قد ترتبط بعوامل اخرى مقرونة بالتقدم السياسي في مجال قانون النفط، وكركوك، والفدرلة، والمصالحة الوطنية، والانتخابات المحلية وغيرها وهي حقبة مهمة جدا من القوانين قد تجعل من الحكومة العراقية صاحبة امتياز جيد قبال الادارة الاميركية وذات قوة معتد بها في الحساب الاميركي الحالي والمستقبلي. مما لاشك فيه بان الاميركيين كانت لهم رغبة كبيرة في مردودات اقتصادية هائلة دفعت بهم كثيرا من اجل دخول العراق وتغيير نظام البعث القائم آنذاك وفي هذه المرحلة بالذات تطابقت مصالحهم مع مصالح اغلبية العراقيين في الداخل او الخارج ونفس الفكرة قد تكون اساسا للتعامل المستقبلي في بناء علاقات متينة في ذلك.

فالاميركيون لم يقدموا بجيوشهم الجرارة للعراق من اجل تكوين قواعد عسكرية قد يستطيعون الاستغناء عنها بمثيلاتها او اكبر منها في دول مجاورة للعراق ومنشأة منذ فترة طويلة وبدون مواجهة اي تشنجات من قبل الحكومات الموجودة في تلك الدول او رفض عام شعبي من شعوبها، ولكن يبدو ان للوضع قراءة ثانية تكمن في انتاج عصب استثماري بعيد الامد مهم وقوي في الشرق الاوسط يكون صاحب المنافسة الاولى او المتقدم عليها في كل من اليابان والصين او المانيا وتكون بؤرة ومرتكز انطلاقه من العراق صاحب اغنى دول المنطقة بالثروات المتعددة والاحتياطي الاول في النفط الخام.

ان التجارب التي خاضتها الشعوب التي مرت بازمات مشابهة لما مر به الوضع في العراق تؤكد جميعها بان سر النجاح في اساس التحول من خط البناء العسكري والشد السياسي العالمي الى خط اخر مختلف تماما، هذا الخط قد يكون ممثلا بالتأثير السياسي او العلاقات الدبلوماسية المتشعبة او غيرها، لكن يبقى المقدم على ذلك كله هو الوضع الاقتصادي الداخلي وتاثيره على الاسواق العالمية، استثمارا وتسويقا. ومن هذا المنطلق فان البعد المستقبلي للعلاقات الاميركية – العراقية لن تكون في مأمن من الازمات اذا مابقيت تحت صيغة الدعم العسكري والسياسي فقط، بل تحتاج الى مقوم رئيسي وسبب وجيه لعلاقة من نوع اخر يشكل صورة محترمة الى حد ما للجانب العراقي، ويبعده عن نظريات العمالة او الخضوع والتي تلقى سوقا رائجة في الاوساط الشعبية في الدول العربية عموما والاسلامية خصوصا.

لذا فان تحويل العلاقات الى ارتباط اقتصادي وتبادل تجاري ودعم للسوق المحلية لدى الطرفين سيكون هو افضل الطرق في التواصل وتهيئة الاجواء لاقامة علاقات دبلوماسية مبنية على التقدير الصحيح لكلا الجانبين لثقل كلا منهما، وهو تغيير سكون بمثابة قراءة مغايرة لما هو موجود من علاقات دبلوماسية "تحت ضغوط القوات العسكرية"، في هذا الجانب سيكون الطرفان في حالة رضا اكلا شعبيهما وفي حالة اكثر هدوء من الشد السياسي الذي نشهده الان بين الفينة والاخرى. مايؤكد صحة ماذهبنا عدة امور ولكن ابرزها هو الحاح الجانب الاميركي على اقرارا عدة قوانين وفي مقدمتها قانون النفط والغاز والذي يمهد لاستثمارات اميركية كبيرة في العراق تجعل العراق مرتبطا بعلاقات اقتصادية كبيرة للجانب الاميركي ويلغي الارتباط العسكري الحالي وهو مايوفر للجانبين حالة من الاستقرار السياسي والكسب الاقتصادي الكبير، وهو ما نتوقعه.